

Distr.: General
12 August 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك
الدورة الأولى

جنيف، ١٧-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

البند ٣(ب) من جدول الأعمال المؤقت

أسلوب عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك وبرنامج عمله للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، بما في ذلك المشاورات والمناقشات المتعلقة باستعراضات النظراء بشأن قوانين وسياسات حماية المستهلك، وبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات حماية المستهلك

استعراض بناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة والمساعدة التقنية المقدمة في هذا المجال

مذكرة مقدمة من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

يوفر الأونكتاد بناء القدرات ويقدم المساعدة التقنية في مجال قوانين وسياسات المنافسة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك حسب الطلبات الواردة والموارد المتاحة. وتشمل الأنشطة تقدم المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي في صياغة قوانين المنافسة ووضع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتطبيق، وتعزيز القدرة المؤسسية من أجل تنفيذ أفضل لقوانين المنافسة، والدعوة لخلق ثقافة المنافسة والنهوض برفاه المستهلك. ومنذ مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة والمتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي عُقد في عام ٢٠٠٥، أُعطيت دفعة جديدة للدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.16-14006(A)



* 1 6 1 4 0 0 6 *

النامية من خلال إطلاق استعراضات النظراء الطوعية لقوانين وسياسات المنافسة. وترجم التوصيات المقدمة في إطار استعراضات النظراء إلى مشاريع لبناء القدرات من أجل المساعدة في تعزيز نظم المنافسة لدى البلدان المستفيدة.

وتقدم هذه المذكرة تقريراً مرحلياً عن أنشطة التعاون التقني والمساعدة المقدمة أو المتلقاة، على الصعيد الثنائي أو الإقليمي، في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك، وذلك في إطار البرامج التي ينفذها الأونكتاد وسائر المنظمات الدولية بالنسبة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦.

مقدمة

تنص مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، التي اعتمدها الجمعية العامة للمرة الأولى في عام ١٩٨٠^(١)، على أن يوفر الأونكتاد والدول الأعضاء فيه برامج للمساعدة التقنية وإسداء المشورة والتدريب في مجال الممارسات التجارية التقييدية، لا سيما في البلدان النامية^(٢). وإضافة إلى ذلك، يطلب قرار مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، إلى الأونكتاد أن "يستعرض، بالتشاور مع المنظمات ذات الصلة ومقدمي المساعدة التقنية، أنشطة التعاون التقني لتجنب الازدواجية وتشجيع الجهات المقدمة والمتلقية للتعاون التقني على الإقرار بنتائج الأعمال الموضوعية التي يضطلع بها الأونكتاد"^(٣)، وذلك لدى تنفيذ استراتيجيته العالمية الجديدة في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية.

وبناء على ذلك، تتضمن هذه المذكرة معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي اضطلع بها الأونكتاد منذ المؤتمر السابع المعقود في عام ٢٠١٥، كما تتضمن معلومات مقدمة من الدول الأعضاء ومنظمات دولية أخرى عن أنشطة التعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة^(٤). ويرد في الفصل ١ شرح للأساس المنطقي لتوفير بناء القدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك في العالم النامي. ويركز الفصلان ٢ و ٣ على أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الأونكتاد ومنظمات دولية أخرى ودول أعضاء على الصعيدين الوطني والإقليمي في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. ويلخص الفصل ٤ بعض الدروس المستفادة من بعض أنشطة بناء القدرات التي جرى تنفيذها في الفترة الأخيرة.

أولاً - الأساس المنطقي لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية

ألف - ولاية الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة

١ - الأونكتاد هو الجهة التي تتولى داخل منظومة الأمم المتحدة تنسيق الأعمال المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك - علماً أن ولايته هذه تعود إلى عام ١٩٨٠ - وهي الأعمال التي تساهم بها الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ويستند عمل الأونكتاد إلى القبول بوجهة النظر التي مفادها أن المعايير الأساسية لقوانين المنافسة، التي تستخدم منذ أمد بعيد في البلدان المتقدمة، ينبغي توسيعها لتشمل عمليات المؤسسات، بما في ذلك الشركات عبر

(١) A/RES/35/63

(٢) TD/RBP/CONF.10/Rev.2، الفرع و٦ و٧.

(٣) TD/RBP/CONF.8/11

(٤) تعرب الأمانة عن امتنانها لهيئة المنافسة في فرنسا على ما قدمته من معلومات.

الوطنية، في البلدان النامية. وبالتالي، تشدد الأهداف الواردة في مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية على أن مصالح البلدان النامية بشكل خاص ينبغي مراعاتها في القضاء على الأضرار التي قد تلحق بالتجارة والتنمية جراء الممارسات التجارية التقييدية التي تتبعها الشركات عبر الوطنية أو غيرها من المؤسسات، وعلى أن المجموعة تشكل إسهاماً دولياً في عملية أوسع لتشجيع اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٢- وطلب مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة إلى الأونكتاد "أن يوفر المساعدة التقنية لبناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة وذلك عن طريق ... (هـ) إعداد وتنفيذ مشاريع على الصعيد الوطني والإقليمي ودون الإقليمي للتعاون التقني والتدريب في مجال قوانين وسياسات المنافسة تضع في الاعتبار بصفة خاصة البلدان أو المناطق دون الإقليمية التي لم تتلق هذه المساعدة حتى الآن، ولا سيما المساعدة على صياغة القوانين وتدريب الموظفين وتعزيز القدرة على الإنفاذ؛ (و) تعبئة الموارد وتوسيع نطاق البحث عن مائحين محتملين للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال^(٥).

٣- وبالإضافة إلى ذلك، طلبت ولاية الدوحة في الفقرة الفرعية ٥٦ (م) منها إلى الأونكتاد "أن يقوم بالتحليل والبحث وأن يساعد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات للمنافسة وحماية المستهلك، وعلى تشجيع تبادل أفضل للممارسات، وإجراء استعراضات النظراء فيما يتعلق بتنفيذ هذه السياسات"^(٦).

٤- وأخيراً، أيد مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة "الاستراتيجية العالمية التي اعتمدها أمانة الأونكتاد مؤخراً تلبيةً للحاجات المتزايدة إلى التعاون التقني والمساعدة التقنية في القطاعين العام والخاص في جميع البلدان النامية، وخصوصاً في صفوف الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، وسائر الاقتصادات الصغيرة الضعيفة هيكلية والمعرضة للمخاطر، والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية"^(٧).

٥- ومنذ اعتماد المجموعة عام ١٩٨٠، وفر الأونكتاد بناء القدرات وقدم مساعدة تقنية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك وفقاً للطلبات التي يتلقاها في هذا الصدد ولاحتياجات البلدان المهتمة وفي حدود الموارد المتاحة. ويقدم الأونكتاد مساعدة تقنية أيضاً في إطار متابعة التوصيات المنبثقة عن عمليات استعراض النظراء الطوعية التي يجريها بشأن قوانين وسياسات المنافسة.

٦- ومنذ عام ٢٠٠٧، وبناءً على طلب من الدول الأعضاء ومتابعةً للتوصية ١٩ الواردة في تقرير فريق الشخصيات البارزة بخصوص الحاجة إلى توحيد مشاريع التعاون التقني، طُلب إلى

(٥) TD/RBP/CONF.7/11.

(٦) TD/500/Add.1.

(٧) TD/RBP/CONF.8/11.

الأمانة أن تبدأ، بالتشاور مع الدول الأعضاء، عملية لإنشاء صناديق استثمارية داخل الشعب وبينها^(٨). ووفقاً لهذا الطلب، وسعيًا إلى ترشيد أنشطة الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية وزيادة أثرها، اتخذت الأمانة المبادرتين التاليتين: توسيع برنامج بناء القدرات في ميدان المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية (كومبال) لزيادة نطاق تغطيته من ٥ إلى ١٠ بلدان؛ وإطلاق البرنامج الإقليمي للمنافسة في أفريقيا. وعادةً ما يتعاون الأونكتاد، في إطار ما يقدمه من مساعدة، مع الدول الأعضاء وسائر الشركاء الإنمائيين.

باء- ولاية الأونكتاد في مجال حماية المستهلك

٧- اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة مشروع قرار بشأن حماية المستهلك والصيغة المنقحة لمبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك وطلب إلى الجمعية العامة، في دورتها السبعين، أن تنظر في اعتمادهما. وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٨٦/٧٠ بشأن حماية المستهلك، بما يشمل المبادئ التوجيهية بصيغتها المنقحة وأقرت إنشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، وذلك في إطار لجنة قائمة من لجان مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، لتوفير الآلية المؤسسية الدولية اللازمة لتنفيذ المبادئ التوجيهية^(٩).

جيم- الاستراتيجية العالمية بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك

٨- الاستراتيجية العالمية بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك، التي أيدتها مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، هي استراتيجية مستمدة من التجربة التي اكتسبها الأونكتاد في مجال تنفيذ أنشطة بناء القدرات في البلدان النامية^(١٠). ولضمان تأييد البلدان المستفيدة والتزامها، تُخطط جميع الأنشطة وتُنفذ بمشاركة الوكالات الوطنية المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك، فضلاً عن الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية الأخرى، حسب الاقتضاء. وتركز الاستراتيجية على الجوانب التالية: المساعدة التقنية في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك وتنظيم الجوانب ذات الصلة؛ وتهيئة بيئة تمكينية من أجل القطاع الخاص؛ والحياد في مجال المنافسة؛ وتوسيع المنظور الإقليمي؛ ومتابعة الأنشطة وتقييم أثرها. وتغطي سياسات المنافسة وحماية المستهلك كل هذه المجالات وتسعى إلى تهيئة أوضاع اقتصادية مستقرة وتعزيز القدرة التنافسية ودعم تنويع التجارة وحشد الاستثمارات المحلية والأجنبية والنهوض بالبنية التحتية الأساسية. وينصبّ التركيز على تنمية القطاع الخاص كأداة لتعزيز النمو والحد من الفقر.

(٨) TD/RBP/CONF.7/2.

(٩) A/RES/70/1.

(١٠) انظر TD/RBP/CONF.8/7.

ثانياً - التقرير المرحلي بشأن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني

٩- يقدم الأونكتاد، عملاً بالولايات المشار إليها أعلاه، المساعدة التقنية فيما يتعلق بإعداد أو اعتماد أو تنقيح أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك، كما يوفر بناء القدرات المؤسسية الوطنية لإنفاذ تشريعات فعالة في مجال المنافسة وحماية المستهلك. لذا، يتولى الأونكتاد على المستوى الوطني تنظيم ما يلي:

(أ) المساعدة في إعداد قوانين المنافسة وحماية المستهلك وما يتصل بذلك من تشريعات؛

(ب) عقد اجتماعات استشارية لاستعراض مشاريع قوانين المنافسة وحماية المستهلك مع ممثلي الحكومات، وذلك كخطوة أساسية في طريق اعتماد تشريعات المنافسة وحماية المستهلك؛

(ج) دورات دراسية مكثفة بشأن قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، بما يشمل التدريب على جمع الأدلة في قضايا المنافسة وإنفاذ حماية المستهلك على مستوى القطاعات؛

(د) دورات تدريبية للقضاة بشأن المسائل ذات الصلة بقوانين وسياسات المنافسة؛

(هـ) دورات تدريبية للمسؤولين المعيّنين حديثاً بشأن تنفيذ قوانين المنافسة.

١٠- وعلى الصعيد الإقليمي، يساعد الأونكتاد في صياغة وتنفيذ القواعد الإقليمية المتعلقة بالمنافسة، وينظم مؤتمرات وحلقات دراسية وحلقات عمل ترمي إلى المساهمة في بناء القدرات والتعاون المتعدد الأطراف في مجال المنافسة. وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، يقوم الأونكتاد بإعداد وتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) عقد مؤتمرات دولية بشأن سياسات المنافسة لجميع مناطق العالم؛

(ب) عقد مؤتمرات وحلقات عمل إقليمية بشأن قوانين وسياسات المنافسة؛

(ج) دراسات وتقارير عن تعزيز المؤسسات في مجال المنافسة؛

(د) دراسات وتقارير عن إطار ممكن للتعاون في مجال سياسات المنافسة والتجارة والمسائل ذات الصلة، لتجمعات التكامل الإقليمي؛

(هـ) دورات تدريب إقليمية للقضاة والمدعين العامين في مجال إنفاذ قوانين المنافسة.

الأنشطة القطرية.

١١ - يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية في مجال إعداد أو اعتماد أو تنقيح أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك، وكذلك في المجالات التي تساهم في تحقيق فهم أفضل للقضايا ذات الصلة بالموضوع، كما يوفر بناء القدرات المؤسسية الوطنية لإنفاذ تشريعات فعالة فيما يتعلق بالمنافسة. وإضافةً إلى ذلك، يساعد الأونكتاد الحكومات على تحديد دور سياسات المنافسة في التنمية وآثارها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، كما يساعدها في وضع استراتيجيات للتعاون في هذا الميدان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وتشمل مجالات تدخل الأونكتاد الرئيسية تدريب الموظفين المعنيين بقضايا المنافسة والقضاة، وإسداء خدمات المشورة، وإعداد القوانين الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك واستعراضها، وتشجيع المنافسة، وتعزيز التعاون الإقليمي، وبناء المؤسسات، وحماية المستهلك، وإجراء استعراضات النظراء الطوعية بشأن قوانين وسياسات المنافسة.

١٢ - ويقدم الأونكتاد خدماته الاستشارية من خلال عمليات استعراض قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويوفر التدريب من خلال حلقات دراسية أو حلقات عمل تستهدف فئات محددة من المشاركين، من قبيل الموظفين المعنيين بمسائل المنافسة وحماية المستهلك وغيرهم من الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الوزارات الحكومية والأوساط الأكاديمية وممثلون عن دوائر الأعمال والمستهلكين. وتساعد هذه الأنشطة في إذكاء الوعي بدور المنافسة وتساهم في نشر ثقافة المنافسة.

١٣ - وترد في الفروع التالية تفاصيل الأنشطة المحددة التي يضطلع بها الأونكتاد في المجالات الأخرى.

١ - إعداد القوانين الوطنية المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك واستعراضها

١٤ - في عام ٢٠١٥، ساعد الأونكتاد الدول التالية:

- (أ) ألبانيا - تحسين تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة؛
- (ب) إثيوبيا - استعراض وتنقيح قوانين المنافسة وحماية المستهلك وسياسات المنافسة؛
- (ج) غواتيمالا - صياغة قانون المنافسة؛
- (د) ناميبيا - تحسين تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة؛
- (هـ) باراغواي - تنفيذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك؛
- (و) زمبابوي - استعراض وتنقيح قوانين المنافسة وحماية المستهلك وسياسات المنافسة.

٢- الترويج للمنافسة

١٥- في عام ٢٠١٥ نظّم الأونكتاد، بالتعاون مع السلطات الوطنية المعنية بالأسواق والمنافسة وحماية المستهلك في إسبانيا، حلقة عمل ترويجية في كولومبيا بهدف إبراز أهمية سياسات وقوانين المنافسة بالنسبة إلى اقتصاد منفتح، وقدم الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة المعنية بالمنافسة التجارية وحماية المستهلك إلى قاعدة واسعة من الجمهور بغية زيادة التعريف بدورها لدى عامة الناس وتعزيز مصداقيتها.

٣- تعزيز التعاون الإقليمي

١٦- ظل الأونكتاد خلال السنوات الأخيرة يدعو إلى النهوض بالتعاون الإقليمي في مجال تنفيذ قوانين وسياسات المنافسة. في عام ٢٠١٥، نظّم الأونكتاد عدداً من المنتديات في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا (انظر الفرع باء). وبالتعاون مع حكومة بلغاريا، واصل الأونكتاد تنظيم منتدى صوفيا للمنافسة، وهو مبادرة إقليمية تسعى إلى تعزيز التعاون وتنمية الروابط الإقليمية ضمناً للتطبيق المتجانس لقواعد المنافسة في المنطقة. وتهدف المبادرة إلى مساعدة بلدان المنطقة في اعتماد وإنفاذ قوانين المنافسة وتحقيق أقصى قدر من الفوائد بفضل وجود أسواق تعمل بشكل جيد. وتمثل أهداف المنتدى الرئيسية في إيجاد تشريعات تُنظّم المنافسة وتحسين التشريعات القائمة، وبناء القدرات، وتطبيق الممارسات الفضلى في مجال إنفاذ القانون، وإيجاد حلول مشتركة لمشاكل محددة تواجهها المنطقة فيما يتعلق بالمنافسة. وقد عُقدت الدورة السادسة والدورة السابعة للمنتدى في أيار/مايو وتشرين الثاني/نوفمبر على التوالي.

٤- بناء المؤسسات

١٧- يشمل الدعم المقدم من الأونكتاد إلى البلدان التي اعتمدت تشريعات وطنية وإلى وكالات المنافسة المنشأة حديثاً، أنشطة في مجال بناء المؤسسات. ففي عام ٢٠١٥، ساعد الأونكتاد باراغواي على إنشاء هيئة للمنافسة.

٥- حماية المستهلك

١٨- في عام ٢٠١٥، نظّم الأونكتاد الأحداث التالية في أمريكا اللاتينية: دورة بشأن التجارة الإلكترونية استضافتها مدرسة برنامج كومبال التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، وذلك في بيرو في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه؛ وحلقة عمل بشأن تقنيات التحقيق في مجال المنافسة وحماية المستهلك، وذلك في كولومبيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه؛ والمنتدى الدولي الخامس لحماية المستهلك، في بيرو يومي ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، واصل الأونكتاد أنشطته المتعلقة بإذكاء الوعي بحماية المستهلك من خلال المشاركة في المؤتمر السابع للحوار الأفريقي لحماية المستهلك، المعقود في مصر في

الفترة من ١٧ إلى ٢٠ آب/أغسطس، والذي تمحور حول موضوع تحقيق حماية فعّالة للمستهلك من خلال التعاون في مجال إنفاذ القانون والفصل في القضايا. وقُدّمت إلى المشاركين من أكثر من ١٥ بلداً أفريقيّاً عروضٌ بشأن مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك وعن برنامج المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٢٠- ويتوقع أن يُفرز مشروع بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك في إثيوبيا، بتمويل من لكسمبرغ، مبادئ توجيهية لحماية المستهلك، وقانوناً يُنظم الممارسات التجارية غير المنصفة، وحلقات عمل للتدريب على حماية المستهلك. ويجري في الوقت الراهن صياغة سياسة لحماية المستهلك من الممارسات التجارية غير المنصفة في إثيوبيا.

٦- استعراضات النظراء

٢١- سعيّاً لدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى تحقيق الاتساق بين مختلف السياسات القطاعية، بدأ الأونكتاد برنامجاً لاستعراضات النظراء الطوعية فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة، وهو برنامج أصبح يُشكل نشاطاً رئيسياً من الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد في مجال سياسات المنافسة^(١١). وتتيح استعراضات النظراء والجلسات التي تعقد لاستعراض التقارير ذات الصلة فرصة مثالية لمناقشة سياسات المنافسة ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

٢٢- وخلال مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، عُقدت جلسات لاستعراض التقارير المتعلقة بألبانيا وباراغواي الجديدة وفيجي، عُرضت خلالها مشاريع لتنفيذ التوصيات الواردة في تقارير استعراضات النظراء.

٢٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نظّم الأونكتاد اجتماعاً إعلامياً في ناميبيا لتقديم نتائج استعراض النظراء الخاص بناميبيا.

٢٤- وتُفرز استعراضات النظراء توصيات ذات مغزى بشأن الكيفية التي يمكن بها تطبيق التشريعات القائمة بقدر أكبر من الفعالية على الصعيدين الإقليمي والوطني، كما توفر أداة لتصميم أنشطة بناء القدرات من أجل إنفاذ سياسات المنافسة والترويج لها. وفي هذا الصدد نُظّمت في ٢٠١٥-٢٠١٦ دورة تدريبية وحلقات دراسية وحلقات عمل في زمبابوي متابعَةً

(١١) في عام ٢٠٠٥، كانت لجنة التجارة المنصفة في جامايكا ولجنة الاحتكارات والأسعار في كينيا أول الوكالات التي تخضع لعملية استعراض النظراء. ومنذئذ، خضعت البلدان والتجمعات التالية لعملية استعراض النظراء فيما يتعلق بسياسات المنافسة: تونس (٢٠٠٦)؛ والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (٢٠٠٧)؛ وكوستاريكا (٢٠٠٨)؛ واندونيسيا (٢٠٠٩)؛ وأرمينيا (٢٠١٠)؛ وصربيا (٢٠١١)؛ ومنغوليا (٢٠١٢)؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي (٢٠١٢) في إطار استعراض ثلاثي؛ ونيكاراغوا (٢٠١٣)؛ وباكستان (٢٠١٣)؛ وأوكرانيا (٢٠١٣)؛ وناميبيا (٢٠١٤)؛ والفلبين (٢٠١٤)؛ وسيشيل (٢٠١٤)؛ وألبانيا (٢٠١٥)؛ وفيجي وباراغواي الجديدة (٢٠١٥) في إطار استعراض ثنائي؛ وأوروغواي (٢٠١٦).

للتوصيات الواردة في تقرير استعراض النظراء الخاص بالبلد، وذلك بهدف تقييم التقدم الذي أحرزته الهيئة الوطنية في مجال تعزيز إنفاذ سياسات المنافسة.

باء- الأنشطة الإقليمية ودون الإقليمية

٢٥- ترد في الفروع التالية تفاصيل بعض الأنشطة المحددة.

١- برنامج المنافسة وحماية المستهلك لمنطقة أمريكا اللاتينية

٢٦- في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، وقّع الأونكتاد وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا اتفاقاً يتعلق بإنشاء صندوق استثماري يُدشن المرحلة الثالثة من برنامج الأونكتاد لتعزيز المؤسسات والقدرات في مجال سياسات المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية. ويركز البرنامج على التعاون والتكامل الإقليميين وتتكون عضويته من هيئات المنافسة وحماية المستهلك في كل من الأرجنتين وإكوادور وأوروغواي وباراغواي وبنما وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وشيلي وغواتيمالا وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس. وقد نُفذت في إطار البرنامج نسبة ٨٧ في المائة من الأنشطة المقررة لعام ٢٠١٥ وأنفقت نسبة ٧٠ في المائة من الميزانية المخصصة له. وترد فيما يلي الأنشطة التي اضطلع بها في إطار البرنامج خلال عام ٢٠١٥:

(أ) حلقة عمل بشأن تقنيات التحقيق في مجال المنافسة وحماية المستهلك، وذلك في كولومبيا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ تموز/يوليه. وتعاون الأونكتاد مع إسبانيا وسويسرا وكولومبيا لتنظيم هذه الحلقة، وذلك بمشاركة الهيئات التابعة لكل بلد من البلدان المستفيدة من برنامج كومبال البالغ عددها ١٦ بلداً. وكان الغرض من حلقة العمل هو تحقيق اتساق السياسات والإنفاذ في مجال المنافسة وحماية المستهلك بين مختلف الأعضاء وداخل كل عضو، وقد خلصت الحلقة إلى أنه يمكن تحقيق أفضل النتائج من خلال التحقيقات المشتركة الوطنية أو من خلال تبادل المعلومات بين الهيئات في إطار ما تجرّبه من تحقيقات؛

(ب) الاجتماع السنوي للفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة، وذلك في إكوادور يومي ٢ و٣ كانون الأول/ديسمبر. واستضاف الاجتماع كل من إكوادور والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأونكتاد، وحضر الاجتماع ممثلون عن هيئات التجارة والمنافسة من ٢٦ بلداً من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. واعتمد الفريق العامل أسلوب عمل جديداً ودعا مصرف التنمية للبلدان الأمريكية للاشتراك في استضافة اجتماعات مقبلة؛

(ج) المنتدى الدولي الخامس لحماية المستهلك، وذلك في بيرو يومي ١٥ و١٦ أيلول/سبتمبر. وقدمت خلال المنتدى عروض بشأن أفضل الممارسات لوضع السياسات في مجالات من قبيل فعالية الوكالات، والحملات التثقيفية، والآليات البديلة لتسوية المنازعات، وشارك فيه ما مجموعه ١٥٦ ممثلاً عن وكالات حكومية ورابطات المستهلكين والقطاع الخاص؛

(د) دورة بشأن التجارة الإلكترونية، وذلك في الفترة من ١٥ إلى ١٩ حزيران/يونيه، ودورة أخرى بشأن برامج التساهل المتصلة بالمنافسة، وذلك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتفيد دراسة استقصائية داخلية أن ٩٨ في المائة من المشاركين قيّموا هذه التجربة على أنها ممتازة وأن مستوى المعرفة العامة بشأن هذه القضايا لدى الوكالات (بما يشمل الموظفين المشاركين وغير المشاركين) زاد بنسبة ٦٤ في المائة. وتُقدّم مثل هذه الدورات المكثفة الرفيعة المستوى التي تدوم أسبوعاً للموظفين العاملين في الوكالات الأعضاء في برنامج كومبال وتلبي الاحتياجات التي تحددها الوكالات في مجال بناء القدرات. وتهدف إلى تكرار التجربة في الوكالات الوطنية التي يتبع لها المشاركون، وهي ساهمت في تدريب ما مجموعه ٨٠٠ مشاركاً.

٢- برنامج المنافسة الخاص بأفريقيا

٢٧- يهدف هذا البرنامج، الذي نص عليه اتفاق أكرأ وأطلق في حزيران/يونيه ٢٠٠٩، إلى مساعدة البلدان الأفريقية على وضع الهياكل الإدارية والمؤسسية والقانونية الملائمة من أجل الإنفاذ الفعال لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. ويتوخى البرنامج نهجاً أكثر تنسيقاً وتناسقاً إزاء أنشطة التعاون التقني، وذلك بالاستناد إلى احتياجات كل بلد من البلدان المستفيدة ويشجع في الوقت ذاته التعاون الإقليمي ويشدد على إمساك الجهات المستفيدة بزمام الأمور، وهو موجه نحو جانب الطلب من التعاون التقني. ويسعى البرنامج كذلك إلى إقامة روابط أوثق مع القطاع الخاص، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية ومؤسسات التعلم المحلية. وفي هذا المضمار، اضطلع في عام ٢٠١٥ بأنشطة قطرية تتعلق ببناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة في أفريقيا، شملت دورة تدريبية للجهات المعنية بمعالجة قضايا المنافسة داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا ولممثلين عن الدول الأعضاء في الاتحاد، وذلك بالتعاون مع هيئة المنافسة اليابانية، وقد نُظمت هذه الدورة في سويسرا في الفترة من ١ إلى ٣ تموز/يوليه قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة السابع لاستعراض جميع جوانب المجموعة.

(أ) زمبابوي: تعزيز القدرات التقنية في مجال صياغة السياسات واستعراض قانون المنافسة

٢٨- في عام ٢٠١٢، أجرى الأونكتاد استعراض نظراء ثلاثياً لقوانين وسياسات المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي^(١٢). وتمخض استعراض النظراء الخاص بزمبابوي عن توصيات بإصلاح وتعزيز نظام المنافسة والنهوض بثقافة المنافسة فيها. وفي هذا الصدد، وسعيًا للمساعدة على تنفيذ التوصيات، واصل الأونكتاد، في إطار برنامج لتنمية التجارة والقطاع الخاص يهدف إلى دعم إنعاش الاقتصاد وتعزيز التنوع الاقتصادي والحد من الفقر في زمبابوي،

(١٢) الأونكتاد، ٢٠١٢، استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة: تقرير ثلاثي عن جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي (نيويورك وجنيف، منشورات الأمم المتحدة).

بتمويلٍ من الاتحاد الأوروبي، تنفيذَ أنشطته المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة، واضطلع بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٥:

(أ) وُضعت مجموعة أدوات لتقييم المنافسة بغية دراسة القوانين واللوائح التنظيمية التي قد تكون لها انعكاسات على قوانين وسياسات المنافسة أو على تحديد القضايا الاقتصادية المطروحة في زيمبابوي؛

(ب) وُضع إطار لسياسات المنافسة في زيمبابوي؛

(ج) في ٢ أيلول/سبتمبر، نظم الأونكتاد، بالتعاون مع لجنة المنافسة والتعريفات في زيمبابوي، حلقة عمل من أجل إذكاء الوعي بمشروع سياسة المنافسة والتعريف به في صفوف الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك الوزارات الحكومية، والجهات القائمة على تنظيم القطاع، ومثلي الأعمال التجارية، والمحامين، والأوساط الأكاديمية، ولمنح هذه الجهات فرصةً لمناقشة المشروع؛

(د) صيغ تقرير عن تطبيق مجموعة أدوات تقييم المنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وضعت صيغته النهائية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

٢٩- وفي عام ٢٠١٥، وفي إطار الأنشطة الترويجية، نظم الأونكتاد بالتعاون مع اللجنة حلقتين دراسيتين للتوعية بدور قوانين وسياسات المنافسة في زيمبابوي، وذلك في ٥ حزيران/يونيه و٤ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى ذلك، ساعد الأونكتاد في وضع نظام إلكتروني لتسجيل الشكاوى حتى يتيسر على المواطنين تقديم شكاواهم المتعلقة بالممارسات التجارية المانعة للمنافسة دون التقدم شخصياً إلى مكاتب اللجنة. وبدأ النظام عمله في آذار/مارس ٢٠١٦.

٣٠- ومن الأنشطة المقررة في عام ٢٠١٦، وضع منهج دراسي لكليية الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة زيمبابوي. ففي الفترة من ١١ إلى ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظم الأونكتاد دورةً تدريبيةً بشأن قوانين وسياسات المنافسة داخل الجامعة. وساعد وضع المواد الخاصة بحلقة العمل وتنظيم الدورة، إلى حدٍ ما، في وفاء الجامعة بالتزامها الاجتماعي والتربوي بتخريج موارد بشرية متخصصة ومدربة في ميدان قوانين وسياسات المنافسة، وفي التوعية بقوانين المنافسة داخل نقابة المهن القانونية ودوائر الأعمال، كما ساهم ذلك في الترويج لنظام سليمٍ من الناحية القانونية ويعمل على أكمل وجه لإنفاذ قوانين المنافسة في زيمبابوي.

٣١- وفي ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظم الأونكتاد حلقة عمل ترويجية لأعضاء البرلمان بشأن الفوائد الاقتصادية لسياسات المنافسة، عُقدت في زيمبابوي. وكانت أهداف حلقة العمل كالتالي:

(أ) إذكاء الوعي وتعزيز الفهم في صفوف البرلمانين فيما يتعلق بفوائد المنافسة؛

(ب) استعراض قانون المنافسة في زمبابوي وأي ولايات أو خطط إنفاذ تابعة للجنة ومتاحة للجمهور، فضلاً عن استعراض آخر السوابق القضائية والتقدم الذي أحرزته هيئات المنافسة في المنطقة، وذلك بهدف إعداد مواد للتوعية خاصة بالبرلمانيين؛

(ج) استعراض التقارير القطرية والتقارير الدورية المتعلقة بحالة الصناعات في زمبابوي، بغية جعل العروض المقدمة في حلقة العمل ملائمةً للغرض؛

(د) النظر في تقرير استعراض النظراء الطوعي لقوانين وسياسات المنافسة في زمبابوي والتوصيات الواردة فيه بغية فهم إطار قانون المنافسة القائم حالياً وأية توصيات سابقة قُدمت بشأن تحديث الإطار.

(ب) إثيوبيا: تعزيز القدرات في مجال إنفاذ إطار المنافسة وحماية المستهلك

٣٢- في عام ٢٠١٥، أعد الأونكتاد استعراضاً لحالة سياسة المنافسة في إثيوبيا تضمن توصيات عن الإجراءات والتدابير الممكنة لإزالة الحواجز التنظيمية التي تعترض المنافسة. ويجري في الوقت الراهن استكمال التقرير في ضوء الملاحظات والتعليقات المقدمة من هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك في إثيوبيا. وقد عمل الأونكتاد مع الهيئة لصياغة مبادئ توجيهية تكميلية بشأن معالجة عمليات الاندماج وعمليات الاستحواذ وإساءة استعمال مركز الهيمنة، استُكملت في شباط/فبراير ٢٠١٦. وفي ١٠ و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظم الأونكتاد حلقة عمل تدريبية لموظفي الوكالة بشأن عمليات الاندماج وإساءة استعمال مركز الهيمنة وتحليل قضايا المنافسة. وساعدت حلقة العمل في جمع المعلومات المقدمة من موظفي الهيئة بشأن إطار استعراض عمليات الاندماج وآليات الإنفاذ من أجل التحقيق في قضايا إساءة استعمال مركز الهيمنة وتسويتها، وقد أُخذت تلك المعلومات بعين الاعتبار لدى إعداد المبادئ التوجيهية. وفي الفترة من ١٣ إلى ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظم الأونكتاد دورة تدريبية لموظفين من الهيئة. وكان الهدف الرئيسي من الدورة هو اطلاع الموظفين على الاعتبارات الاقتصادية التي تقوم عليها قوانين المنافسة الوطنية وعلى كيفية الجمع بين هذه الجوانب والنهج القانوني إزاء إنفاذ سياسات المنافسة بغية تشجيع الإنفاذ السلس والفعال لتشريع المنافسة بما يتماشى مع أهداف سياسة المنافسة. وفي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظم الأونكتاد حلقة عمل تدريبية للقضاة بشأن القضايا المتعلقة بالتكتلات الاحتكارية وإساءة استعمال مركز الهيمنة. وكان الهدف من حلقة العمل هو إطلاع القضاة على المفاهيم ذات الصلة التي تقوم عليها قوانين المنافسة الوطنية وكيفية الجمع بين تلك المفاهيم والنهج القانوني إزاء إنفاذ سياسة المنافسة بغية تشجيع الإنفاذ السلس والفعال لتشريع المنافسة بما يتماشى مع أهداف سياسة المنافسة.

٣- برنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومكافحة الفساد من خلال سياسات حماية المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٥-٢٠٢٠

٣٣- وضع الأونكتاد هذا البرنامج الإقليمي لبناء القدرات الذي أُطلق في عام ٢٠١٥ بدعم من الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي وتمويل من السويد. ويهدف البرنامج إلى المساهمة في التكامل الاقتصادي الإقليمي ومكافحة الفساد والإدارة الرشيدة والمساواة بين الجنسين عن طريق تعزيز الأسواق باتباع سياسات محسّنة فيما يتعلق بالمنافسة وحماية المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويسعى البرنامج أيضاً إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والبلدان المستفيدة من البرنامج هي الأردن وتونس والجزائر ودولة فلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن. والبرنامج مصمم للمساعدة في ضمان تحقيق النتائج الخمس التالية:

(أ) النتيجة ١: أن تكون سياسات المنافسة فعالة ومستدامة وصالحة كأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ب) النتيجة ٢: احترام حقوق المستهلك على الصعيدين الوطني والإقليمي ووضع سياسات لحماية المستهلك تتسم بالفعالية والاستدامة وتكون صالحة كأدوات لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ج) النتيجة ٣: زيادة الدعم المقدم من القطاع الخاص واعتماد برامج امتثال فيما يتعلق بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك. وتعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً على الصعيد الإقليمي؛

(د) النتيجة ٤: تطبيق مبادئ الحياد في مجال المنافسة. وزيادة مستوى الفهم والوعي فيما يتعلق بأهمية الحياد في مجال المنافسة في صفوف المؤسسات المملوكة للدولة والإدارات الحكومية؛

(هـ) النتيجة ٥: تحسين التعاون الإقليمي في مجال المنافسة وحماية المستهلك وتعزيزه. وزيادة العدد النهائي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركة في المشروع. وتعزيز قدرات الجهات صاحبة المصلحة وزيادة وعيها والتزامها على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٣٤- وفي إطار المرحلة الاستهلالية من البرنامج - وهي مرحلة أساسية لتشكيل صورة واضحة عن السياق الذي سينفذ فيه البرنامج والبيئة المحيطة بذلك - شارك الأونكتاد في الأنشطة التالية في عام ٢٠١٥ و/أو تولى تنظيمها:

(أ) جلسة إعلامية للمندوبين المقيمين في جنيف، ٢٣ كانون الثاني/يناير؛

(ب) مشاركة بلدان من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المؤتمر السنوي لبرنامج كومبال COMPAL، في بيرو، ٥ و٦ آذار/مارس؛

- (ج) زيارة تفصي الحقائق لإجراء تقييم للاحتياجات، الأردن، ١٦-١٨ آذار/مارس؛
- (د) زيارة تفصي الحقائق لإجراء تقييم للاحتياجات، مصر، ١٩-٢٢ آذار/مارس؛
- (هـ) زيارة تفصي الحقائق لإجراء تقييم للاحتياجات، لبنان، ٢٣-٢٥ آذار/مارس؛
- (و) المشاركة في المؤتمر الإسلامي السادس، تونس، ٣-٤ حزيران/يونيه؛
- (ز) زيارة تفصي الحقائق لإجراء تقييم للاحتياجات، المغرب، ١٠-١٢ حزيران/يونيه؛
- (ح) زيارة تفصي الحقائق لإجراء تقييم للاحتياجات، الجزائر، ١٤-١٥ حزيران/يونيه؛
- (ط) زيارة تفصي الحقائق لإجراء تقييم للاحتياجات، تونس، ١٦-١٧ حزيران/يونيه؛
- (ي) زيارة دراسية لوفد فلسطيني إلى مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، ومقابلة مع أعضاء الوفد لتقييم الاحتياجات، جنيف، ٦-١٠ تموز/يوليه؛
- (ك) حلقة عمل إقليمية استشارية مع الجهات صاحبة المصلحة، المغرب، ٢٧-٢٩ تموز/يوليه؛
- (ل) منتدى برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المغرب، آب/أغسطس.
- ٣٥- وشاركت البلدان المستفيدة في المؤتمر السنوي لبرنامج كومبال للاطلاع على أهداف برنامج آخر من برامج الأونكتاد المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك والدروس المستفادة منه وأساليب عمله وإنجازاته. وأتاح المؤتمر فرصة لتبادل التجارب بشأن القضايا الناشئة المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك في المؤسسات الرائدة في أمريكا اللاتينية، وذلك بهدف تعزيز قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك في البلدان المستفيدة.
- ٣٦- وشملت زيارات تفصي الحقائق إلى الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب التي أُجريت فيها تقييم للاحتياجات - بهدف اتخاذ قرار بشأن الأنشطة اللازمة على مستوى كل قطر وعلى المستوى الإقليمي وتصميم تلك الأنشطة - مقابلات مع مسؤولين حكوميين وموظفين في السلطتين القضائية والتشريعية لتناول الجوانب الإدارية والتنظيمية لقوانين المنافسة وحماية المستهلك والقضايا المتصلة بإنفاذ تلك القوانين. وأجريت الأونكتاد أيضاً مقابلات مع مهنيين من الدوائر القانونية والاقتصادية والتجارية وممثلين عن مؤسسات تجارية محلية ورابطات

للمستهلكين وجهات كانت في السابق مسؤولة عن إنفاذ القوانين أو صنع السياسات، وممثلين عن الأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام وجهات أخرى من أصحاب المصلحة المهتمين بقضايا المنافسة وحماية المستهلك. كما أُجريت مقابلات مع شركاء دوليين آخرين من كل من القطاعين الخاص والعام (من قبيل وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ووكالات إنمائية تعمل في مجال المنافسة وحماية المستهلك). وكانت هذه البعثات تهدف إلى تشكيل صورة واضحة عن حالة حماية المستهلك والمنافسة في البلدان المستفيدة بغية ترتيب الاحتياجات في مجال حماية المستهلك والمنافسة حسب الأولوية، والحصول على معلومات بشأن استراتيجيات وأنشطة التنفيذ المدرجة في الخطة التشغيلية الإقليمية وإقامة علاقات عمل طويلة الأمد بين الأونكتاد وجميع الجهات صاحبة المصلحة.

٣٧- واستمر الأونكتاد في الاضطلاع بأنشطة التوعية بالعلاقة بين سياسات المنافسة وحماية المستهلك، والعلاقة بين هيئات المنافسة والهيئات التنظيمية وفعالية المنافسة، وذلك مثلاً من خلال مشاركته في المؤتمر الإسلامي السادس. واستهل الأونكتاد مناقشات فيما يتصل بالتعاون مع هيئات المنافسة في الاتحاد الأوروبي التي حضرت الحدث (مثل هيئة المنافسة في النمسا) ومع منظمات إقليمية مثل المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة والمركز الإسلامي لتنمية التجارة وجامعة الدول العربية.

٣٨- وعلى هامش مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب المجموعة، نظم الأونكتاد اجتماعاً جانبياً مع مندوبين فلسطينيين لتقييم الاحتياجات في مجال المنافسة وحماية المستهلك وتشكيل صورة واضحة عن حالة المنافسة وحماية المستهلك في فلسطين. وقد أتاح الاجتماع أيضاً فرصة للمندوبين الفلسطينيين لحضور المؤتمر وإقامة صلات مع البلدان الحاضرة في المؤتمر.

٣٩- وأتاحت حلقة العمل الإقليمية في المغرب منبراً للبلدان المستفيدة كي تقترح مجالات الاهتمام فيما يتصل بالمساعدة في إطار البرنامج وتتفاعل وتتقاسم المعلومات بشأن تجاربها في مجال إنفاذ قوانين المنافسة وحماية المستهلك مع التركيز على الأطر السياسية والقانونية والمؤسسية، وعلى جوانب الدعوة والتعاون الدولي وبناء القدرات والتحديات المطروحة. وإلى جانب العاملين في مجال المنافسة وحماية المستهلك، حضر الحلقة ممثلون رفيعو المستوى عن وزارات حكومية وهيئات قضائية وجهات تنظيمية قطاعية وممثلون عن دوائر معنية بقضايا المساواة بين الجنسين وعن الأوساط الأكاديمية ورابطات المستهلكين والقطاع الخاص. وعُقد اجتماع عام بشأن المرأة اتخذ شكل جلسة عامة حضرها جميع المشاركين. وشدد المشاركون على الحاجة إلى إشراك المرأة في جميع قطاعات الاقتصاد، وبخاصة في المسائل المتعلقة بالمنافسة وحماية المستهلك.

٤٠- وواصل الأونكتاد أنشطة إذكاء الوعي بحماية المستهلك من خلال مشاركته في المؤتمر السابع للحوار الأفريقي لحماية المستهلك (انظر الفقرة ١٩). وعلى هامش الحدث، نظم

الأونكتاد اجتماعاً في مقر جامعة الدول العربية لمواصلة المناقشات بشأن مشاركة هذه الدول في البرنامج الخاص بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤١- وأخيراً، نظم الأونكتاد، في آذار/مارس ٢٠١٦، اجتماعاً في مصر لمناقشة خطة العمل لعام ٢٠١٦ مع البلدان المستفيدة.

٤- تعزيز الكفاءة التقنية في مجال حماية المستهلك في رابطة أمم جنوب شرق آسيا

٤٢- اضطلع الأونكتاد في إطار هذا المشروع بعدد من الأنشطة في عام ٢٠١٥. وتمثلت الأنشطة الرئيسية فيما يلي:

(أ) زيارات ميدانية إلى بروني دار السلام وماليزيا وسنغافورة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ نيسان/أبريل. وكان الهدف من هذه الزيارات هو تحديد الوكالات الوطنية التي تضطلع بمسؤوليات في مجال حماية المستهلك والاطلاع على القوانين المشمولة بولايتها، وذلك فيما يتصل بالمجالات الستة التي يغطيها المشروع، وهي تحديداً سلامة المنتجات وتصنيفها؛ وخدمات الهاتف والإنترنت والتجارة الإلكترونية؛ والائتمانات الاستهلاكية والصناعة المصرفية؛ والبيئة؛ وخدمات الرعاية الصحية؛ والخدمات المهنية. وجرى أيضاً تناول قضايا حماية المستهلك التي صنفتها الوكالات المختصة ضمن القضايا التي تحظى بالأولوية فيما يتصل بكل مجال من المجالات المذكورة؛ والتدابير التنظيمية المستخدمة حالياً للتصدي للقضايا التي جرى تحديدها، والاعتبارات المتصلة بتعديل واستعراض التدابير التنظيمية، بما في ذلك الممارسات والإجراءات التشريعية والإدارية؛

(ب) حلقة عمل لإقرار وحدات التدريب المتصلة بحماية المستهلك التي أُعدت في إطار المشروع، إندونيسيا، ٢٧-٣١ تموز/يوليه. وكان الهدف من حلقة العمل هذه، التي عُقدت في أمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، هو إقرار أهمية وفعالية المواد التدريبية المتصلة بالمجالات الستة التي يغطيها المشروع. ومراعياً لنمو عدد المستهلكين في الدول الأعضاء في الرابطة وزيادة الكبيرة في عدد المستهلكين الذين يطالبون بحقوقهم في الحصول على المعلومات الكافية وفي آليات الجبر الفعالة ومعايير الجودة المتصلة بالمنتجات وشروط السلامة، وُضعت الوحدات التدريبية كسبيل لإذكاء الوعي بمختلف القضايا المتصلة بحماية المستهلك وبالوسائل الكفيلة بالتصدي لتلك القضايا أو حلها. ولأغراض وضع الوحدات التدريبية، أُجريت زيارات دراسية شاملة إلى عدة دول أعضاء في الرابطة قبل تنظيم حلقة العمل المعنية بإقرار تلك الوحدات. وستستخدم الوحدات كمواد رائدة تتيح للدول الأعضاء في الرابطة إيضاحات شاملة بشأن قضايا حماية المستهلك في المجالات البارزة والناشئة. وحضر حلقة العمل التي اشترك في تسييرها الأونكتاد وخبراء بارزون في الميدان، أخصائيون من مختلف الوزارات، والوكالات المختصة، وجمعيات حماية المستهلك من الدول الأعضاء في الرابطة وموظفون يعملون في أمانتها. وناقش المشاركون محتوى الوحدات التدريبية التي تحدد قضايا حماية المستهلك في مختلف المجالات، والقوانين والتشريعات

المتصلة بكل مجال والسارية في كل دولة عضو في الرابطة، وآليات الجبر الممكنة الكفيلة بتسوية قضايا حماية المستهلك. وتمخضت المناقشات عن توصيات بتعزيز التشريعات والسياسات والمرافق القائمة، وتناولت عدة آليات للتدخل في مرحلة ما قبل التسويق وما بعده. واعتبر المشاركون أن إطار حماية المستهلك، إذا ما نُفذ بشكل مناسب، ينبغي أن ينظر إليه كجزء أساسي من حقوق الإنسان؛

(ج) دورة تدريبية شاملة لتعزيز الكفاءة التقنية في مجال حماية المستهلك في فييت نام، ٣١ آب/أغسطس - ٢ أيلول/سبتمبر. وركزت هذه الدورة على تعزيز حماية المستهلك في مجالات ثلاثة من المجالات الرئيسية، وهي تحديد الائتمانات الاستهلاكية والصناعة المصرفية؛ والبيئة؛ والخدمات المهنية. وقد وُضعت وحدات تدريبية شاملة كمراجع لاعتمادها من موظفي الوكالات الحكومية في الدول الأعضاء في الرابطة لوضع البرامج التدريبية اللازمة لتنفيذ قوانين حماية المستهلك تنفيذاً فعالاً على الصعيد الوطني. وحدد المشاركون، الذين ضموا موظفين حكوميين من الوزارات والوكالات المختصة، القضايا المتصلة بحماية المستهلك المطروحة في كل مجال من المجالات المذكورة والقوانين والسياسات أو الأطر القانونية ذات الصلة بكل مجال، فضلاً عن التدابير الواجب اتخاذها قبل التسويق وبعده، بما في ذلك آليات تسوية النزاعات. وأتاحت الدورة فرصة للدول الأعضاء في الرابطة لتقاسم المعلومات والممارسات الفضلى في مجال معالجة شكاوى المستهلكين لدى كل وكالة من وكالات حماية المستهلك، ولتحديد القضايا التي تحول دون الإنفاذ الفعال لإطار حماية المستهلك والوسائل الكفيلة بتحسين البرامج التي تنفذها مختلف الوكالات لجبر ضرر المستهلكين. ووُضعت نماذج ومبادئ توجيهية لاستخدامها من جانب الدول الأعضاء في الرابطة من أجل وضع آليات لجبر الضرر وتيسير إجراءات تقديم الشكاوى. ويتوقع من المشاركين أن يستخدموا تلك الوحدات بصيغتها النهائية لتدريب الموظفين والترويج لأهمية حماية المستهلك لدى الوزارات والوكالات المختصة في بلدانهم، وذلك بمساعدة من الأونكتاد وخبراء بارزين في الميدان؛

(د) حلقة عمل لتدريب المدربين بهدف تعزيز الكفاءة التقنية في مجال حماية المستهلك، الفلبين، ٥-٧ تشرين الأول/أكتوبر. وكان الهدف من حلقة العمل هذه، هو تعزيز قدرة الموظفين الحكوميين على وضع وتقديم برامج تدريبية تركز على المتطلبات التقنية في ثلاثة من المجالات الرئيسية، هي تحديد سلامة المنتجات وتصنيفها؛ وخدمات الهاتف والإنترنت والتجارة الإلكترونية؛ وخدمات الرعاية الصحية. وعقب دراسة شاملة أُجريت لدى ست دول أعضاء في الرابطة، خلص خبراء استشاريون معنيون بمشاريع يقودها الأونكتاد إلى أن هناك حاجة عامة إلى تعزيز القدرات الداخلية لدى الدول الأعضاء بوسائل منها تعميق الفهم فيما يتعلق بالقوانين والإجراءات الوطنية، وتسوية قضايا المستهلكين عن طريق الوساطة والتحكيم، وتصميم سبل الانتصاف وفرض الجزاءات المناسبة. وأقر المشاركون بأهمية ضمان استخدام الوحدات التدريبية واتفقوا على استكشاف سبل عدة، بما في ذلك ترجمة الوحدات إلى اللغات المحلية، وتنظيم حلقات دراسية و/أو حلقات عمل محلية ووضع برامج تدريبية، وذلك

باعتقاد الوحدات أساساً لتلك الأنشطة، وناقشوا السبل الكفيلة بتلبية احتياجات مختلف الوزارات و/أو الوكالات المختصة في كل بلد. وسيتولى الأونكتاد تنقيح الوحدات المعدة لاستخدام الدول الأعضاء في الرابطة بغية تعزيز قدرة الوكالات الحكومية وتصميم ووضع وتقديم دورات تدريبية بهدف تنفيذ إطار حماية المستهلك تنفيذاً فعالاً.

ثالثاً- أنشطة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية

ألف- مثال على المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

٤٣- اضطلعت هيئة المنافسة في فرنسا بالأنشطة التالية في عام ٢٠١٥: حلقة عمل بشأن إجراءات فرض الجزاءات، المغرب، حزيران/يونيه؛ وحلقة عمل للترويج للمنافع الناجمة عن إنفاذ قوانين المنافسة، بوليفيا، تموز/يوليه؛ ودورة تدريبية بشأن هيكل المنتديات والتحليلات المتعلقة بمكافحة الاحتكار، الصين، تشرين الأول/أكتوبر؛ وحلقة عمل تدريبية بشأن كيفية تعزيز الامتثال ودفع عجلة الإصلاح من خلال أنشطة الدعوة، قبرص، تشرين الأول/أكتوبر؛ وحلقة عمل تدريبية بشأن أولويات الإنفاذ، إسرائيل، تشرين الثاني/نوفمبر. وتُعقد الأنشطة التالية في عام ٢٠١٦: حلقة عمل تدريبية بشأن الاقتصاد الرقمي والمنافسة، المكسيك، كانون الثاني/يناير؛ والعمل الترويجي بشأن الخطوات الأولى نحو المنافسة في المستقبل، كوبا، كانون الثاني/يناير؛ وحلقة عمل بشأن الاستراتيجيات الفضلى لهيئات المنافسة الشابة، مالطة، كانون الثاني/يناير؛ وحلقة عمل تدريبية بشأن مكافحة التكتلات الاحتكارية، الجمهورية الدومينيكية، شباط/فبراير؛ وحلقة عمل تدريبية بشأن المنافسة في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية، غواتيمالا، أيار/مايو؛ وحلقة عمل تدريبية بشأن سياسات التكنولوجيا والابتكار والمنافسة، مقاطعة تايوان الصينية، حزيران/يونيه؛ وحلقة عمل لبناء القدرات في مجال سياسات المنافسة، هونغ كونغ (الصين)، حزيران/يونيه.

باء- أنشطة بناء القدرات التي تضطلع بها منظمات دولية أخرى

١- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

٤٤- منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي هي طرف فاعل رئيسي في مجال بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية على الساحة الدولية. ويأخذ جل خدمات المشورة المقدمة من المنظمة في مجال بناء القدرات شكل حلقات دراسية وحلقات عمل^(١٣). وتقدم المنظمة الدعم

(١٣) Organization for Economic Cooperation and Development, 2003, Capacity-building for effective competition policy in developing and transitioning economies, *Journal of Competition Law and Policy*, 4(4):7-23.

إلى البلدان النامية والاقتصادات الناشئة من خلال المحفل العالمي المعني بالمنافسة ومحفل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالمنافسة والمركزين الإقليميين للمنافسة في هنغاريا وجمهورية كوريا^(١٤).

٢- شبكة المنافسة الدولية

٤٥- تعتمد شبكة المنافسة الدولية على أعضائها لتقديم المساعدة التقنية إلى وكالات المنافسة المنشأة حديثاً. وسعيًا لاستخدام حصيلة أعمالها المتزايدة على النحو الأفضل، بحثت الشبكة عن السبل الكفيلة بتيسير إدماج هذه الحصيلة في الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الدول الأعضاء^(١٥). وفي ضوء هذه التطورات، اضطلعت الشبكة بأنشطة عدة في ٢٠١٤-٢٠١٥^(١٦).

رابعاً- أثر أنشطة بناء القدرات

٤٦- يشكل تقييم أثر أنشطة بناء القدرات مهمةً صعبةً ومعقدة تتطلب توافر معلومات وبيانات قد يصعب جمعها^(١٧). ومع ذلك، جرت في عام ٢٠١٥ مراجعة لمشاريع الأونكتاد المتعلقة بتعزيز المؤسسات وبناء القدرات في مجال المنافسة وحماية المستهلك. وقد ركزت العملية على برنامج كومبال كواحد من برامج بناء القدرات التي اضطلع بها فرع سياسات المنافسة وحماية المستهلك في السنوات الاثنتي عشرة الماضية وسمحت بتقييم برنامج كومبال والمشاريع المتصلة به أو المكونة له، كما سمحت بتقييم مدى ملاءمة وفعالية عمليات الحوكمة وتدابير المخاطر والرقابة في إدارة برنامج كومبال والمشاريع المتصلة به أو المكونة له. وأدرجت عملية المراجعة في خطة عمل عام ٢٠١٥ للمراجعة الداخلية في الأونكتاد نظراً للمخاطر الاستراتيجية والتشغيلية العالية التي ينطوي عليها المشروع، وذلك بوصفها عملية رئيسية في إنجاز ولاية الفرع. وستُتاح النتائج والتوصيات المنبثقة عن عملية المراجعة في عام ٢٠١٦.

٤٧- وفي الختام، تجدر الإشارة إلى بعض آثار الأنشطة التي اضطلع بها في ٢٠١٥-٢٠١٦.

٤٨- ساهمت حلقة العمل التي خُصصت للتشاور مع أصحاب المصلحة، والمعقودة في زمبابوي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، في إذكاء وعي الجهات صاحبة المصلحة (بما يشمل الوزارات الحكومية والجهات التنظيمية القطاعية وممثلي دوائر الأعمال والمحامين والأوساط الأكاديمية)

(١٤) انظر الرابط التالي: <http://www.oecd.org/competition/> for details of technical assistance activities

(١٥) شبكة المنافسة الدولية، ٢٠١١، Activity Report on International Competition Network Advocacy and Implementation Network Support Programme 2010-2011

(١٦) شبكة المنافسة الدولية، ٢٠١٥، موجز حصيلة الأعمال، قُدم في المؤتمر السنوي الرابع عشر، سيدني، ٢٩ نيسان/أبريل - ١ أيار/مايو، متاح على الرابط التالي: <http://www.internationalcompetitionnetwork.org/uploads/library/doc1029.pdf> (اطلع عليه في ١١ آب/أغسطس ٢٠١٦).

(١٧) TD/B/C.I/CLP/11/Rev.1

وتعميق فهمهم، كما عززت معرفة المشاركين بمنافع قوانين وسياسات المنافسة. واكتسب المشاركون أيضاً فهماً أفضل لمبادئ المنافسة المتصلة بسياسات المنافسة وغير ذلك من السياسات القائمة على السوق ولمساهمتها في عملية التنمية في زيمبابوي. وساهمت الحلقات الدراسية التوعوية التي عُقدت في زيمبابوي في ٢٠١٥ في تحسين فهم الجهات صاحبة المصلحة لمبادئ وقوانين المنافسة وانعكاساتها على دوائر الأعمال.

٤٩ - وبالإضافة إلى ذلك، عزز التقرير المتعلق بحالة سياسة المنافسة في إثيوبيا معرفة الموظفين الحكوميين والعاملين لدى هيئة المنافسة التجارية وحماية المستهلك بالحواجر الماثلة أمام المنافسة في الاقتصاد الإثيوبي والتدابير اللازمة لإزالتها. وشكلت المعلومات المقدمة إلى الجهات صاحبة المصلحة عن الإصلاحات القانونية والمؤسسية الضرورية مساهمة إيجابية في تحسين الإطار القانوني بهدف تعزيز أسواق تنافسية في إثيوبيا وتصميم أدوات غير ملزمة من أجل تنفيذ أفضل لقانون المنافسة في البلد. وبفضل أنشطة التدريب، أمكن تعزيز قدرات ٣٥ موظفاً من الهيئة على معالجة القضايا المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ وإساءة استعمال مركز الهيمنة، كما ساهمت في تعزيز قدراتهم في مجال تنفيذ قانون المنافسة وإطار حماية المستهلك.